بيان حقوق ولاة الأمور على الأمة
بالأدلة من الكتاب والسنة
وبيان ما يترتب على الإخلال بذلك

لسماحة الشيخ

عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان حقوق ولاة الأمور على الأمة
بالأدلة من الكتاب والسنة
وبيان ما يترتب على الإخلال بذلك[(١)]

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله وخليله، وأمينه على وحيه، نبينا وإمامنا وسيدنا محمد بن عبدالله، وعلى آله وأصحابه، ومن سلك سبيله، واهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فلا ريب أن الله جل وعلا أمر بطاعة ولاة الأمر، والتعاون معهم على البر والتقوى، والتواصي بالحق والصبر عليه، فقال جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩].

---

(١) كلمة لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله تعالى، ألقاها في الجامع الكبير بالرياض في ١٤١٧/٥/١هـ ونشرت في جريدة (المسلمون) يوم الجمعة ١٤١٧/٥/٨هـ في عددها الصادر برقم (٦٠٧)، كما نشرت في كتاب [مجموع فتاوى ومقالات متنوعة] لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله تعالى - جمع وترتيب وإشراف د/ محمد بن سعد الشويعر (٩٣/٩ - ١٠٢).

هذا هو الطريق؛ طريق السعادة، وطريق الهداية، وهو طاعة الله ورسوله في كل شيء، وطاعة ولاة الأمور في المعروف من طاعة الله ورسوله؛ ولهذا قال جل وعلا: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

فطاعة ولي الأمر تابعة لطاعة الله ورسوله، فإن أولي الأمر هم: الأمراء والعلماء، والواجب طاعتهم في المعروف، أما إذا أمروا بمعصية الله، سواء كان الآمر أميرًا أو ملكًا أو عالمًا، أو رئيس جمهورية، أو غير ذلك - فلا طاعة له في ذلك، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ"(١).

والله يقول: ﴿وَلَا يَعۡصِينَكَ فِي مَعۡرُوفٖ﴾ [الممتحنة: ١٢] يخاطب النبي عليه الصلاة والسلام، ويقول الله عز وجل: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيۡرٗا لِّأَنفُسِكُمۡۗ﴾ [التغابن: ١٦].

فالله عز وجل أمر بالتقوى، والسمع، والطاعة، يعني: في المعروف؛ لذا فإن النصوص يشرح بعضها بعضًا، ويدل بعضها على بعض.

فالواجب على جميع المكلفين التعاون مع ولاة الأمور في الخير،

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، برقم (٧١٤٥)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، برقم (١٨٤٠).

والطاعة في المعروف، وحفظ الألسنة عن أسباب الفساد، والشر، والفرقة، والانحلال.

ولهذا يقول الله جل وعلا: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] أي: ردوا الحكم في ذلك إلى كتاب الله، وإلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم في اتباع الحق، والتلاقي على الخير، والتحذير من الشر.

هذا هو طريق أهل الهدى، وهذا هو طريق المؤمنين. أما من أراد دفن الفضائل، والدعوة إلى الفساد والشر، ونشر كل ما يقال مما فيه قدح بحق أو باطل - فهذا هو طريق الفساد، وطريق الشقاق، وطريق الفتن.

أما أهل الخير والتقوى فينشرون الخير، ويدعون إليه، ويتناصحون بينهم فيما يخالف ذلك؛ حتى يحصل الخير ويحصل الوفاق والاجتماع والتعاون على البر والتقوى؛ لأن الله جل وعلا يقول: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ [المائدة: ٢]، ويقول سبحانه: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ۝٣﴾ [العصر: كاملة] ومعلوم ما يحصل من ولاة الأمر المسلمين من الخير والهدى والمنفعة العظيمة؛ من إقامة الحدود، ونصر الحق، ونصر المظلوم، وحل المشاكل، وإقامة

الحدود، والقصاص، والعناية بأسباب الأمن، والأخذ على يد السفيه والظالم... إلى غير هذا من المصالح العظيمة، وليس الحاكم معصومًا، إنما العصمة للرسل عليهم الصلاة والسلام فيما يبلغون عن الله عز وجل.

لكن الواجب التعاون مع ولاة الأمور في الخير والنصيحة فيما قد يقع من الشر والنقص، هكذا فهم المؤمنون، وهكذا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم، أمر بالسمع والطاعة لولاة الأمور، والنصيحة لهم.

كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلاثًا، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلاثًا: يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَلاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ...**"[1] الحديث.

ويقول عليه الصلاة والسلام: "**الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ،**

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام مالك في الموطأ في كتاب الكلام، باب ما جاء في إضاعة المال وذي الوجهين، برقم (٢٠)، والإمام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، برقم (٨٣٣٤). وأخرجه الإمام مسلم في كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجه .. برقم (١٧١٥)، بدون ذكر لفظ «وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم».

وَلِرَسُولِهِ، وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ"[(١)].

وقال عليه الصلاة والسلام: "مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ"[(٢)].

ولما سئل عن ولاة الأمر الذين لا يؤدون ما عليهم، قال صلى الله عليه وسلم: "أَدُّوا الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ ، وَسَلُوا اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ "[(٣)].

فكيف إذا كان ولاة الأمور حريصين على إقامة الحق، وإقامة العدل، ونصر المظلوم، وردع الظالم، والحرص على استتباب الأمن، وعلى حفظ نفوس المسلمين ودينهم وأموالهم وأعراضهم؟!

فيجب التعاون معهم على الخير، وعلى ترك الشر، ويجب الحرص على التناصح والتواصي بالحق؛ حتى يقل الشر ويكثر الخير.

وقد مَنَّ الله على هذه البلاد بدعوة الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمة الله عليه، ومناصرة جَدِّ هذه الأسرة الإمام محمد

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، برقم (٥٥).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، برقم (١٨٥٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه برقم (٣٦٤٠)، واللفظ له، والبخاري في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، برقم (٢٦٠٣)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، برقم (١٨٤٣).

ابن سعود رحمه الله - لهذه الدعوة، وحصل بذلك من الخير العظيم، ونشر العلم والحق، ونشر الهدى، والقضاء على الشرك، وعلى وسائل الشرك، وعلى قمع أنواع الفساد، من البدع والضلالات - ما يعلمه أهل العلم والإيمان ممن سبر هذه الدعوة، وشارك فيها، وناصر أهلها.

فصارت هذه البلاد مضرب المثل في توحيد الله والإخلاص له، والبعد عن البدع والضلالات، ووسائل الشرك، حتى جرى ما جرى من الفتنة المعلومة التي حصل بسببها العدوان على هذه الدعوة وأهلها.

ثم جمع الله الشمل على يدي الإمام تركي بن عبدالله بن محمد ابن سعود : والد الإمام فيصل بن تركي، رحمة الله على الجميع، ثم على يد ابنه فيصل بن تركي، ثم على يد ابن ابنه عبدالله بن فيصل ابن تركي، ثم حصلت فجوة بعد موت الإمام عبدالله بن فيصل رحمه الله، فجاء الله بالملك عبدالعزيز، ونفع الله به المسلمين، وجمع الله به الكلمة، ورفع به مقام الحق، ونصر به دينه، وأقام به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحصل به من العلم العظيم والنعم الكثيرة، وإقامة العدل، ونصر الحق، ونشر الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى ما لا يحصيه إلا الله عز وجل، ثم سار على ذلك أبناؤه من بعده في إقامة الحق، ونشر العدل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فالواجب على جميع المسلمين في هذه المملكة : التعاون مع هذه الدولة في كل خير، وهكذا كل من يقوم بالدعوة إلى الله ونشر الإسلام والدعوة إلى الحق - يجب التعاون معه في المشارق وفي المغارب.

فكل دولة تدعو للحق، وتدعو إلى تحكيم شريعة الله، وتنصر دين الله - يجب التعاون معها أينما كانت.

وهذه الدولة السعودية دولة مباركة، نصر الله بها الحق، ونصر بها الدين، وجمع بها الكلمة، وقضى بها على أسباب الفساد، وأمن الله بها البلاد، وحصل بها من النعم العظيمة ما لا يحصيه إلا الله، وليست معصومة، وليست كاملة، كلٌّ فيه نقص.

فالواجب التعاون معها على إكمال النقص، وعلى إزالة النقص، وعلى سد الخلل بالتناصح، والتواصي بالحق، والمكاتبة الصالحة، والزيارة الصالحة، لا بنشر الشر والكذب، ولا بنقل ما يقال من الباطل، بل يجب على من أراد الحق أن يبين الحق ويدعو إليه، وأن يسعى في إزالة النقص بالطرق السليمة، وبالطرق الطيبة، وبالتناصح، والتواصي بالحق.

هكذا كان طريق المؤمنين، وهكذا حكم الإسلام، وهكذا طريق من يريد الخير لهذه الأمة: أن يبين الخير والحق، وأن يدعو إليه، وأن يتعاون مع ولاة الأمور في إزالة النقص، وإزالة الخلل.

هكذا أوصى الله جل وعلا بقوله سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ

وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢﴾﴾ [المائدة: ٢].

ويقول سبحانه: ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴿٣﴾﴾ [العصر: كاملة].

فالدين النصيحة، الدين النصيحة.

فمن أهم الواجبات: التعاون مع ولاة الأمور في إظهار الحق، والدعوة إليه، وقمع الباطل والقضاء عليه، وفي نشر الفضيلة، ومحاربة الرذيلة بالطرق الشرعية.

ويجب على الرعية التعاون مع ولاة الأمور، ومع الهيئات، ومع كل داعٍ إلى الحق، يجب التعاون على الحق وعلى إظهاره والدعوة إليه، وعلى ترك الفساد والقضاء عليه.

هذا هو الواجب على جميع المسلمين، بالطرق التي شرعها الله في قوله سبحانه: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ [النحل: ١٢٥]، وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [فصلت: ٣٣]، وفي قوله سبحانه: ﴿۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وفي قوله سبحانه: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وفي قوله عز وجل لموسى وهارون

لما بعثهما إلى فرعون : ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

أما ما يقوم به الآن محمد المسعري وسعد الفقيه وأشباههما من ناشري الدعوات الفاسدة الضالة - فهذا بلا شك شر عظيم، وهم دعاة شر عظيم، وفساد كبير، والواجب الحذر من نشراتهم، والقضاء عليها، وإتلافها، وعدم التعاون معهم في أي شيء يدعو إلى الفساد والشر والباطل والفتن؛ لأن الله أمر بالتعاون على البر والتقوى، لا بالتعاون على الفساد والشر، ونشر الكذب، ونشر الدعوات الباطلة التي تسبب الفرقة واختلال الأمن إلى غير ذلك.

هذه النشرات التي تصدر من الفقيه، أو من المسعري، أو من غيرهما من دعاة الباطل ودعاة الشر والفرقة - يجب القضاء عليها وإتلافها وعدم الالتفات إليها، ويجب نصيحتهم وإرشادهم للحق، وتحذيرهم من هذا الباطل، ولا يجوز لأحد أن يتعاون معهم في هذا الشر، ويجب أن ينصحوا، وأن يعودوا إلى رشدهم، وأن يدَعُوا هذا الباطل ويتركوه. ونصيحتي للمسعري والفقيه وابن لادن وجميع من يسلك سبيلهم أن يَدَعُوا هذا الطريق الوخيم، وأن يتقوا الله ويحذروا نقمته وغضبه، وأن يعودوا إلى رشدهم، وأن يتوبوا إلى الله مما سلف منهم، والله سبحانه وعد عباده التائبين بقبول توبتهم، والإحسان إليهم، كما قال سبحانه: ﴿۞ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥٣ وَأَنِيبُوٓاْ

إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا۟ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿٥٤﴾ [الزمر: ٥٣، ٥٤]، وقال سبحانه: ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣١﴾﴾ [النور: ٣١]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

والمقصود: أن الواجب على جميع المسلمين التعاون مع ولاة الأمور في الخير والهدى والصلاح حتى يحصل الخير، ويستتب الأمن، وحتى يُقْضَى على الظلم، وحتى ينصر المظلوم، وحتى تؤدى الحقوق.

هذا هو الواجب على المسلمين: التعاون مع الولاة، ومع القضاة، ومع الدعاة إلى الله، ومع كل مصلح في إيجاد الحق، والدعوة إليه، وفي نصر المظلوم، وردع الظالم، وإقامة أمر الله، وفي الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الخير والتخلص من الباطل، ويجب التعاون والتناصح لمن حاد عن الخير، فينصح ويوجه إلى الخير وأسباب النجاة حتى يحصل الخير العظيم، والمصالح العامة، وحتى يقضى على الفساد والشر والاختلاف بالطرق الشرعية.

والناس في خير ما تناصحوا وتعاونوا على البر والتقوى، فإذا تعاونوا على الباطل وعلى الشر والفساد - ساد البلاء، ونزع الأمن، وانتصر الباطل، ودفن الحق، وهذا هو الذي يحبه الشيطان، والذي يدعو إليه شياطين الإنس والجن.

فالواجب الحذر مما يدعو إليه شياطين الإنس والجن، والتواصي بكل أسباب الأمن، وبكل أسباب الخير والهدى، والتواصي

بالتعاون مع ولاة الأمور في كل خير، ومع كل من يدعو إلى الخير، وإقامة أمر الله، وفي نصر الحق، وفي إقامة المعروف، والتعاون مع كل مصلح فيما يدحض الباطل، وفي التحذير من الباطل، والتحذير من أسباب الفرقة والاختلاف.

هذا هو الواجب، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝٢﴾ [المائدة: ٢].

وقال جل وعلا: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ۝٣﴾ [العصر: كاملة].

وقال سبحانه: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، هذا هو الذي فيه النجاة والإيمان الصادق والعمل الصالح والعاقبة الحميدة.

وبهذا يكثر الخير، ويحصل التعاون على البر والتقوى، ويدحض الشر، وتأمن البلاد، ويستتب الأمن، ويحصل التعاون على الخير، ويرتدع السفيه المفسد، وينتصر صاحب الحق وصاحب الهدى.

ونسأل الله بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى: أن يوفق الجميع للخير، وأن يمنحهم الفقه في الدين، وأن يصلح أحوال المسلمين جميعًا، وأن يعيذنا وإياهم من شرور النفس، وسيئات الأعمال،

واتباع الهوى، وأن يعيذنا جميعًا من مضلات الفتن.

كما نسأله سبحانه أن يوفق ولاة أمرنا لكل خير، وأن يعينهم على كل خير، وأن ينصر بهم الحق، وأن يمنحهم الفقه في الدين، وأن يوفق أعوانهم للخير، وأن يعيذهم من كل ما يخالف شرع الله، وأن يجعلنا وإياكم وإياهم من الهداة المهتدين.

كما نسأله سبحانه أن يصلح أحوال المسلمين في كل مكان، وأن يمنحهم الفقه في الدين، وأن يولي عليهم خيارهم، ويصلح قادتهم، وأن يجمع كلمة المسلمين على الحق والهدى، إنه سميع قريب.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه.

س: ورد أكثر من سؤال حول قول سماحتكم: (طاعة الأمير واجبة، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني) ولكن هل نطيع الأمير في كل شيء؟.

ج: هذا حديث رواه الشيخان في [الصحيحين] عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " **مَنْ أَطَاعَ الأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي**"[1]. والله يقول في كتابه العظيم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾

(١) رواه الإمام البخاري في كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى: " وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم "، برقم (٧١٣٧)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية برقم (١٨٣٥).

[النساء: ٥٩] الآية.

لكن هذا مطلق قيدته السنة، فالسنة والقرآن يقيد بعضهما بعضاً، فالمطلق في كتاب الله تقيده السنة، وهكذا المطلق في السنة يقيده القرآن والسنة، وهذا من المواضع التي قيدت بالسنة، فالله تعالى قال: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، وجاء في السنة الصحيحة: "إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ"[١].

فلا يطاع ولاة الأمور إلا في المعروف، وهكذا الوالد، والزوج، وغيرهما لا يطاعون إلا في المعروف، وهكذا شيخ القبيلة لا يطاع إلا في المعروف؛ للحديث المذكور، ولقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر: "لا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ"[٢]، ولَمَّا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للصحابة رضي الله عنهم: "إِنَّهُ سَيَلِي عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَعْرِفُونَ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُونَ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أَفَلا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ قَالَ: لا؛ أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ"[٣]، وفي اللفظ الآخر قال: "فُوا لَهُمْ بِمَا عَلَيْكُمْ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ

---

(١) سبق تخريجه في ص (٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، برقم (٣٨٨٩)، ومن حديث عمران بن حصين رضي الله عنه برقم (٢٠٦٥٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " سترون بعدي أمور تنكرونها "، برقم (٧٠٥٢) بلفظ: " سترون بعدي أثرة وأمور تنكرونها " قالوا:

الَّذِي لَكُمْ"[(١)]، وفي اللفظ الآخر قال: "لا؛ إلا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ "[(٢)]، وفي اللفظ الآخر قال: " مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاةَ "[(٣)]، فالسمع والطاعة لولاة الأمور مقيدة في الأحاديث الصحيحة بالمعروف.

س: ما المراد بطاعة ولاة الأمر في الآية، هل هم العلماء أم الحكام ولو كانوا ظالمين لأنفسهم ولشعوبهم؟

ج: يقول الله عز وجل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩] .

وأولو الأمر هم: العلماء والأمراء: أمراء المسلمين وعلماؤهم،

فما تأمرنا يا رسول الله، قال: " أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم "، وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، وترك قتالهم ما صلوا ونحو ذلك برقم (١٨٥٤) ولفظه " ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع قالوا: أفلا نقاتلهم قال: " لا، ما صلوا".

(١) سبق تخريجه في ص (٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " سترون بعدي أمور تنكرونها "، برقم (٧٠٥٦)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، برقم (١٧٠٩).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، برقم (١٨٥٥).

يطاعون في طاعة الله إذا أمروا بطاعة الله وليس في معصية الله.

فالعلماء والأمراء يطاعون في المعروف؛ لأن بهذا تستقيم الأحوال، ويحصل الأمن، وتنفذ الأوامر، وينصف المظلوم، ويردع الظالم. أما إذا لم يطاعوا فسدت الأمور، وأكل القوي الضعيف- فالواجب أن يطاعوا في طاعة الله في المعروف، سواء كانوا أمراء أو علماء: العالم يبين حكم الله، والأمير ينفذ حكم الله، هذا هو الصواب في أولي الأمر: هم العلماء بالله وبشرعه، وهم أمراء المسلمين، عليهم أن ينفذوا أمر الله، وعلى الرعية أن تسمع لعلمائها في الحق، وأن تسمع لأمرائها في المعروف، أما إذا أمروا بمعصية - سواء كان الآمر أميرًا أو عالمًا - فإنهم لا يطاعون في ذلك، إذا قال لك أمير: اشرب الخمر، فلا تشربها، أو إذا قال لك: كل الربا، فلا تأكله، وهكذا مع العالم إذا أمرك بمعصية الله فلا تطعه، والتقي لا يأمر بذلك، لكن قد يأمر بذلك العالم الفاسق.

والمقصود: أنه إذا أمرك العالم أو الأمير بشيء من معاصي الله، فلا تطعه في معاصي الله، إنما الطاعة في المعروف، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: " **لا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ**"[(١)] لكن لا يجوز الخروج على الأئمة وإن عصوا، بل يجب السمع والطاعة في المعروف مع المناصحة، ولا تنزعن يدًا من طاعة؛ لقول

(١) سبق تخريجه في ص(١٥).

النبي صلى الله عليه وسلم: "عَلَى الْمَرْءِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَفِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلا سَمْعَ وَلا طَاعَةَ "[١]، ويقول عليه الصلاة والسلام: " مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً "[٢]، وقال عليه الصلاة والسلام: "مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ وَأَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ - فَاقْتُلُوهُ كَائِنًا مَنْ كَانَ "[٣].

والمقصود: أن الواجب السمع والطاعة في المعروف لولاة الأمور من الأمراء والعلماء، وبهذا تنتظم الأمور، وتصلح الأحوال، ويأمن الناس، وينصف المظلوم، ويردع الظالم، وتأمن السبل.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية...، برقم (١٨٣٩) ولفظه: " على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ".

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " سترون بعدي أموراً تنكرونها"، برقم (٧٠٥٤)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب لزوم الجماعة عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة، برقم (١٨٤٩) ولفظهما: " من رأى من أميره شيئاً يكره فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، إلا مات ميتة جاهلية".

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع برقم (١٨٥٢).

ولا يجوز الخروج على ولاة الأمور وشق العصا إلا إذا وجد منهم كفر بواح عند الخارجين عليه من الله برهان، ويستطيعون بخروجهم أن ينفعوا المسلمين، وأن يزيلوا الظلم وأن يقيموا دولة صالحة. أما إذا كانوا لا يستطيعون فليس لهم الخروج، ولو رأوا كفرًا بواحًا؛ لأن خروجهم يضر الناس، ويفسد الأمة، ويوجب الفتنة والقتل بغير الحق، ولكن إذا كانت عندهم القدرة والقوة على أن يزيلوا هذا الوالي الكافر فليزيلوه، وليضعوا مكانه واليًا صالحًا ينفذ أمر الله، فعليهم ذلك إذا وجدوا كفرًا بواحًا عندهم من الله فيه برهان، وعندهم قدرة على نصر الحق، وإيجاد البديل الصالح، وتنفيذ الحق.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه.


المملكة العربية السعودية
الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء